

تفسير البحر المحيط

@ 262 في القدرة انتهى . وهي نزعة اعتزالية . وثبت في صحيح مسلم عن أنس أن رسول
ﷺ قال : { إِنَّ اللَّاهَ لَا يَطْلِمُ * مُؤْمِنًا * حَسَنَةً *
يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ } وَلَقَدْ اصْطَفَيْدَاهُ
فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُ
رَبُّهُ أُسْلِمْ قَالَ أُسْلِمْتُ لِلرَّبِّ الْعَالَمِينَ * وَوَصَّى بِهَا } وَيظلم
يتعدى لواحد ، وهو محذوف وتقديره : لا يظلم أحداً مثقال ذرة . وينتصب مثقال على أنه
نعت لمصدر محذوف أي : ظلماً وزن ذرّة ، كما تقول : لا أظلم قليلاً ولا كثيراً . وقيل :
ضمنت معنى ما يتعدى لاثنيين ، فانتصب مثقال على أنه مفعول ثان ، والأول محذوف التقدير :
لا ينقص ، أو لا يغضب ، أو لا يبخس أحداً مثقال ذرة من الخير أو الشر ، { وَإِنَّ تَكُ
حَسَنَةً يُضَاعَفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا } . .
حذفت النون من تلك لكثرة الاستعمال ، وكان القياس إثبات الواو ، لأن الواو إنما حذفت
لالتقاء الساكنين . فكان ينبغي أنه إذا حذفت ترجع الواو ، ولأن الموجب لحذفها قد زال .
ولجواز حذفها شرط على مذهب سيويه وهو : أن تلاقي ساكنان ، فإن لاقته نحو : لم يكن ابنك
قائماً ، ولم يكن الرجل ذاهباً ، لم يجر حذفها . وأجازه يونس ، وشرط جواز هذا الحذف
دخول جازم على مضارع معرب مرفوع بالضمه ، فلو كان مبنياً على نون التوكيد ، أو نون
الإناث ، أو مرفوعاً بالنون ، لم يجر حذفها . .
وقرأ الجمهور : حسنة بالنصب ، فتكون ناقصة ، واسمها مستتر فيها عائد على مثقال . وأنت
الفعل لعوده على مضاف إلى مؤنث ، أو على مراعاة المعنى ، لأن مثقال معناه زنة أي : وإن
تك زنة ذرّة . وقرأ الحسن والحرميان : حسنة بالرفع على أن تك تامة ، التقدير : وإن تقع
أو توجد حسنة . وقرأ الإبنان : يضعفها مشددة من غير ألف . قال أبو علي : المعنى فيهما
واحد ، وهما لغتان . ويدل على هذا قراءة من قرأ { يُضَاعَفُ * لَهَا الْعَذَابُ
ضِعْفَيْنِ } و { فَيُضَاعَفُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً } . وقال أبو عبيدة في كتاب
المجاز والطبري : ضاعف يقتضي مراراً كثيرة ، وضعف يقتضي مرتين ، وكلام العرب يقتضي عكس
هذا . لأنّ المضاعفة تقتضي زيادة المثل ، فإذا شدّت اقتضت البنية التكرير فوق مرتين
إلى أقصى ما يزيد من العدد ، وقد تقدم لنا الكلام في هذا . وقال الزمخشري : يضاعف
ثوابها لاستحقاقها ضده الثواب في كل وقت من الأوقات المستقبلية غير المتناهية . وورد
تضعيف الحسنة لعشر أمثالها في كتاب ﷻ ، وتضعيف النفقة إلى سبعمائة ، ووردت أحاديث

التضعيف ألفاً وألف ألف ، ولا تضاد في ذلك ، إذ المراد الكثرة لا التحديد . وإن أريد التحديد فلا تضاد أيضاً ، لأن الموعود بذلك جميع المؤمنين ، ويختلف باختلاف الأعمال . وظاهر قوله : إن لا يظلم مثقال ذرة الآية أنها عامة في كل أحد ، وتخصيص ذلك بالمهاجرين غير ظاهر من لدنه أي : من عنده على سبيل التفضل . قال الزمخشري : سماه أجراً لأنه تابع للأجر لا يثبت إلا بثباته . انتهى قال ابن مسعود وابن جبير وابن زيد الأجر : هنا الجنة . وقيل : لا حد له ولا عد . .

{ فَكَيْفَ إِذًا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَي هَؤُلَاءِ شَهِيدًا } هو نبيهم يشهد عليهم بما فعلوا كما قال تعالى : { وَكَأنتُ عَلَي هَؤُلَاءِ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ } والأمة هنا من بعث إليهم النبي من مؤمن به وكافر . لمّا أعلم تعالى بعدله وإيتاء فضله أتبع ذلك بأن نبه على الحالة التي يحضرونها للجزاء ويشهد عليهم فيها . .

وكيف في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ التقدير : فكيف حال هؤلاء السابق ذكرهم ، أو كيف صنعهم . وهذا المبتدأ هو العامل في إذا ، أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلاً أي : فكيف يصنعون ، أو كيف يكونون . والفعل أيضاً هو العامل في إذا . ونقل ابن عطية عن مكّي : أن العامل في كيف جئنا . قال : وهو خطأ ، والاستفهام هنا للتوبيخ ، والتقرير ، والإشارة بهؤلاء إلى أمة الرسول . وقال مقاتل : إلى الكفار . وقيل : إلى اليهود والنصارى . وقيل : إلى كفار قريش . وقيل : إلى المكذبين وشهادته بالتبليغ لأمته قاله : ابن مسعود ، وابن جريج ، والسدي ، ومقاتل . أو بإيمانهم قاله أبو